

طارق فهمى العضو المنتدب للشركة لـ «بنوك وتمويل»:

«التوفيق» تستهدف 27 مليون جنيه صافى أرباح بنهاية 2015

قال طارق فهمى، العضو المنتدب لشركة التوفيق للتأجير التمويلي، إن شركته تستهدف 23% نمواً فى صافى الأرباح، ليصل إلى 27 مليون جنيه بنهاية 2015 مقابل 23 مليون جنيه بنهاية العام الجارى، بمعدل نمو 23%. وأشار إلى أنه كان من الممكن تحقيق نسبة أكبر، ولكن الخفض يأتي نتيجة التعديلات الجديدة على قانون الضرائب، بفرض ضريبة إضافية بلغت 30% بدلاً من 25%. وتقدر الضرائب بنحو 10 ملايين جنيه عن العام الجارى. وأضاف فهمى، أن إجمالى العقود الجديدة التى أبرمتها الشركة منذ بداية العام الجارى بلغ 640 مليون جنيه، يستحوذ قطاع التطوير العقارى على 50% منها، يليه قطاع الحديد والصلب الذى يستحوذ على 10%، كما تشمل العقود قطاعات أخرى كالطاقة والأسمدة والسيراميك.

تضم أن نشاط التأجير، والذى يتطلب تملك الأصل هو نشاط تمويلي، وأن عملية التملك تعد ضماناً للأموال المؤجرة فقط.

ونفى فهمى وجود صعوبات فى الحصول على التمويلات البنكية رغم ملكية عدد كبير من البنوك لشركات تأجير، نظراً لوجود ضوابط من «المركزي» تنظم نسبة الإقراض للشركات التابعة وفقاً للقاعدة الرأسمالية لكل بنك.

وطالب بتعديل تشريعي، ليسمح القانون بمزاولة نشاط التأجير التشغيلي، والنص عليه بشكل صريح فى القانون، كما طالب بالسماح بإتاحة التأجير التشغيلي للأفراد، لافتاً إلى أن نسبة التأجير التشغيلي هي الأكبر فى نشاط التأجير فى العالم. ونشاط التأجير التشغيلي سيسهل من إتاحة برامج ومنتجات جديدة ومتنوعة.

وقال إن الأصول العقارية تمثل 50% من محفظة التأجير التمويلي بالشركة، مشيراً إلى أن الشركة تخطط للدخول فى عمليات تأجير مشتركة مع شركات أخرى العام المقبل بهدف المشاركة فى المخاطر.

واستبعد فهمى تدشين فروع جديدة للشركة بخلاف فرع الإسكندرية، لافتاً إلى أنه يتم تقييم أدائه منذ بدء نشاطه مطلع 2013، وظهرت ثماره بداية العام الجارى.

وقامت شركة التوفيق للتأجير التمويلي عام 2010 بإصدار سندات توريق بقيمة 576 مليون جنيه، مقسمة على ثلاث شرائح بأجال مختلفة تمثل الأولى من نوعها، لتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ونجحت الشركة للعام الرابع على التوالي، فى الحفاظ على التقييم الائتماني لسندات التوريق التى أصدرتها عام 2010 بكونه أفضل تصنيف ائتماني لمحفظة تأجير تمويلي وفقاً لوكالة «ميريس للتصنيف الائتماني». وحصلت تلك السندات على أفضل التقييمات الائتمانية منها AA+ للشريحة الأولى، ودرجة AA للشريحة الثانية، ودرجة BBB- للشريحة الثالثة. وقد تم بالفعل اتمام سداد كامل قيمة سندات التوريق لحملة السندات منتصف العام الجارى.

وأكد فهمى أن الشركة أنهت من ميكنة إدارتها بالكامل، لتصبح أول شركة تأجير تمويلي فى مصر ميكنة كلياً بأفضل التطبيقات العالمية بالتعاون مع شركة «أوركل».

أسماء نبيل وسحر الزرقاني

1.1
مليار جنيه
حدوداً ائتمانية
متاحة من
بنكاً

600
مليون جنيه
تمويلات جديدة
للشركة منذ
بداية العام



طارق فهمى

استبعد زيادة فى رأس المال خلال العام الجديد.. والسيولة كافية

التطوير العقارى يستحوذ على

50% من محفظة العقود

4.5
مليار جنيه
إجمالى تمويلات
الشركة منذ بدء
النشاط

640
مليون جنيه
عقوداً جديدة..
و23 مليوناً صافى
أرباح 2014

أضاف فهمى أن إجمالى محفظة التمويلات القائمة بالشركة بلغ 2 مليار جنيه، فى حين يبلغ إجمالى تمويلات الشركة منذ بدء النشاط ما يزيد على 4.5 مليار جنيه. وأشار العضو المنتدب، إلى أن الشركة تستهدف إبرام عقود جديدة بقيمة مليار جنيه خلال 2015.

ونفى فهمى وجود أى معدلات تعثر بمحفظة التأجير، مستبعداً الاتجاه لرفع رأسمال الشركة العام المقبل، نظراً لكون رأسمال الشركة الحالى كافياً لتلبية جميع الطلبات التمويلية القائمة والمتوقعة الفترة المقبلة.

ورهن إصدار سندات توريق جديدة العام المقبل بمتطلبات السوق، مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار العائد وتكلفة الإصدار يعوقان الاتجاه لتلك الخطوة فى الوقت الراهن، موضحاً أن تكلفة عملية التوريق مرتفعة، كونها تتطلب الحصول على موافقات ودراسات وتقييمات من عدة جهات مختلفة، منها الهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة، والمستشار المالى للطرح، وشركة التقييم الائتماني.

وأوضح أن الشركة رفعت حدودها التمويلية من البنوك بقيمة 600 مليون جنيه خلال العام الجارى، منها 400 مليون جنيه امتداداً لتعاملات سابقة، بالإضافة إلى 200 مليون جنيه تعاقدات جديدة مع بنكي المصري الخليجي وقطر الوطنى الأهلئ.

ووصل إجمالى الحدود الائتمانية المتاحة للشركة بعد الزيادات الجديدة 1.1 مليار جنيه، وهو ما يغطي احتياجات الشركة التمويلية للعام المقبل.

وقال إن الشركة لديها تعاملات مع 16 بنكاً، أبرزها بنك مصر، والبنك الأهلى، والمؤسسة العربية المصرفية، والقاهرة، والإسكندرية، والبركة، والمصرف المتحد.

وأشار فهمى إلى أن هناك قطاعات تستبعد الشركة إبرام عقود تأجير لتمويلها، نتيجة ركود الأعمال فيها، بالإضافة إلى أن هناك قطاعات يتم انتقاؤها وفقاً لكل حالة على حدة، كالقطاع العقارى الذى نحدد تمويله وفقاً للفرض منه، سواء كان تجارياً أو إدارياً لشركة فى القطاع العقارى أم مؤسسة مالية، ومن هنا يختلف التصنيف.

والشركة تحرص على عرض جميع صيغ التمويلات البنكية التى تحصل عليها، على المستشار الشرعى لها، بالإضافة إلى صيغ عقود الإجارة التى تمنحها الشركة لعملائها، وكذلك

عقود التمويل، للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتوقع أن تخلق مشروعات الدولة وأبرزها مشروع قناة السويس الجديدة، زيادة فى الطلب على تمويل القطاعات اللوجستية، مؤكداً أن نشاط التأجير التمويلي نشاط متمم يمكن أن يضيف العديد من الحلول التمويلية التى تهدف إلى توفير السيولة للمشروعات بصورة التأجير التمويلي.

وأشار إلى أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون نمو النشاط، أبرزها ضرورة الحصول على